

الوكالة ترصد النشاط الإشعاعي البحري

حجم شديد الاتساع من منطقة المحيط الهادئ. ومن شأن هذا المشروع أن يحسّن القدرات الوطنية، مما سيؤدي بدوره إلى تعزيز تبادل البيانات المجمعّة من قياسات المحيطات، وكذلك المعلومات المجمعّة عن الأثر المحتمل لهذه النظائر المشعّة وأخطارها على الأحياء البحرية والإنسان عن طريق الأغذية البحرية التي يستهلكها. وتشارك في هذا المشروع إحدى وعشرون دولة من الدول الأعضاء في الوكالة وثلاث دول من غير الأعضاء فيها.

وكان مجلس المحافظين التابع للوكالة قد أقر المشروع في حزيران/يونيه ٢٠١١ كاستجابة فورية لطلب الدول الأعضاء في المنطقة؛ وبدأ تنفيذ المشروع في ١ تموز/يوليه ٢٠١١ ويتوقع انتهائه في عام ٢٠١٥. وتلقى المشروع تمويلاً من خارج الميزانية قدمته كل من الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا وأستراليا واليابان. وتعمل أستراليا بمثابة البلد القائد لهذا المشروع.

وتتعاون غالبية البلدان المشاركة في المشروع في إطار الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين^١. وتشمل البلدان الأخرى المشاركة في المشروع كمبوديا وجزر كوك وفيجي ونيبال وبالاو وجزر مارشال وجزر سليمان.

أبها ديكسيت، شعبة الإعلام العام في الوكالة، وبيتر كايزار، شعبة الإعلام العام في الوكالة.

^١ أنشئ الاتفاق التعاوني الإقليمي في عام ١٩٧٢ باعتباره شبكة حكومية دولية لصانعي القرارات والعلميين، وتعمل الوكالة كأمانة لهذا الاتفاق. وتشمل بلدان الاتفاق المشاركة في المشروع كلا من أستراليا ونيوزيلندا وباكستان وبنغلاديش وتايلاند وجمهورية كوريا وسري لانكا وسنغافورة والصين والفلبين وفيت نام وماليزيا ومنغوليا وميامار ونيوزيلندا والهند واليابان.

في ١٠ آذار/مارس ١٩٦١، أبرمت الوكالة مع إمارة موناكو ومعهد علوم المحيطات، الذي كان يديره آنذاك جاك كوستو، اتفاقاً حول مشروع بحثي بشأن تأثيرات النشاط الإشعاعي في البحر. وكان افتتاح مختبرات الوكالة البحرية في موناكو في تلك السنة نفسها مؤشراً على بداية عهد جديد لبحوث البيئة البحرية.

يعتبر تحديد مصادر الملوثات من بين أهم المسائل في تقييم وجود الملوثات وشدتها في البيئة البحرية.

دراسات النظائر هي أداة تشخيصية قوية وفريدة من نوعها للتحقق من شتى آثار ومستويات التلوث والملوثات الإشعاعية في البيئة البحرية.

وإذ توفر الوكالة معلومات شاملة عن التقنيات النووية وتقنيات النظائر، فإنها بذلك تساعد الدول الأعضاء في استخدام الأدوات العلمية لكي تحدد بدقة وتتبع الملوثات النووية وغير النووية، بالإضافة إلى التحري عن آثارها البيولوجية. ويعتبر تحديد مصادر الملوثات من بين أهم المسائل في تقييم وجود الملوثات وشدتها في البيئة البحرية. ودراسات النظائر هي أداة تشخيصية قوية وفريدة من نوعها للتحقق من شتى آثار ومستويات التلوث والملوثات الإشعاعية في البيئة البحرية.

وقد قدمت المختبرات منذ إنشائها الدعم العلمي والتحليلي اللازم لإجراء دراسة هامة لمستويات الملوثات المشعّة وغير المشعّة في جميع البحار الرئيسية. ويشمل ذلك دراسات أساسية على الصعيد العالمي للنشاط الإشعاعي في المحيط الأطلسي، وشمال المحيط الهادئ وجنوبه، والمحيط الهندي، والقطب الشمالي والقطب الجنوبي، والمناطق البحرية في الشرق الأقصى، وحوض البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود. وأجريت دراسات إقليمية في الخليج، والبحر الآيرلندي، وبحر كارا وبحر قزوين، وفي كاليدونيا الجديدة وجزيرتي موروروا وفانغاتوفا المرجانيتين.

وإثر حادث فوكوشيما دايتشي النووي في عام ٢٠١١، نفذت مواد مشعّة إلى المحيط الهادئ. وشرعت بلدان المنطقة بمشروع للتعاون التقني تابع للوكالة من أجل تحقيق الاتساق بين قياسات شتى النظائر المشعّة في المياه البحرية، والأحياء البحرية، والرواسب والمواد العالقة بغية تحديد أثر تلك النظائر في البيئة البحرية. وسيضمن توحيد قياسات النظائر المشعّة في المحيط إمكانية مقارنة أي تقييم للآثار والتثبت منه عبر